

بيان صحفي

المركزي المصري يطلق مبادرة لدعم قطاع السياحة

البنك المركزي المصري يخفف أعباء قطاع السياحة من خلال إطلاق مبادرة تتيح للبنوك حرية مد فترات السداد ومنح فترة سماح لمدة عام يتم خلالها ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة على التسهيلات وعدم حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة

استناداً إلى الدور الريادي الذي يقوم به البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي في دعم الاقتصاد القومي، ونظراً لما يمثله قطاع السياحة من أهمية وركيزة من ركائز الاقتصاد حيث يعتبر مساهماً رئيسياً في الدخل القومي ومورداً أساسياً للنقد الأجنبي، وفي ضوء ما يمر به هذا القطاع تحديداً خلال الفترة الحالية من ركود ونقص في الموارد، فقد قرر البنك المركزي المصري إصدار مبادرة للبنوك من شأنها دعم قطاع السياحة والعمل على مسانده.

ترتكز تلك المبادرة على بعض المحددات الاسترشادية التي يُمكن للبنوك الاستفادة منها وتطبيقها وفقاً لدراستها ورؤية كل بنك على حدى، وتتمثل في منح فترة سماح لمدة عام يتم خلالها ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل من الفنادق والمشروعات السياحية، خدمات وكالات السفر والحجز والرحلات السياحية، النقل السياحي البرى، والمطاعم والأنشطة الترفيهية في المناطق السياحية وذلك مع رسملة العوائد المحتسبة دون حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة، وإمكانية تخفيض سعر العائد. وتلتزم البنوك خلال تلك الفترة بعدم اعتبار أي من التسهيلات الائتمانية المنتظمة طرفها غير منتظمة ومع الأخذ في الاعتبار عدم المساس بالمخصصات القائمة. ذلك بالإضافة إلى السماح

للبنوك بتقديم تسهيلات ائتمانية جديدة لدعم عملاء القطاع من غير المنتظمين في حالة رؤية البنك جدوى من تعويمهم بناءً على نتائج الدراسة الائتمانية المعدة لهذا الغرض.

وقد حث البنك المركزي المصري البنوك خلال فترة السماح على القيام بدراسة موقف كل عميل على حدى أخذاً في الاعتبار تأثير الأزمة الحالية في قدرة العملاء على السداد ودراسة التدفقات النقدية لتغطية الدين، مع إمكانية إعادة هيكلة بعض التسهيلات بغرض تخفيف أعباء العملاء.

ويؤكد البنك المركزي المصري أن مبادرته لدعم قطاع السياحة تُطبق وفقاً لرؤية كل البنك ودراسته وسياسته الداخلية.